

## العقاب

نشرت « الأهرام » منذ سنين البيان الذي أذاعه « رمزي كلارك » المدعى العام في الولايات المتحدة في تقريره السنوي عن الجريمة في بلاده ، وقد جاء في هذا البيان أنه تقع في الولايات المتحدة جريمة قتل كل ٤٣ دقيقة ، وجريمة اغتصاب إناث كل ١٩ دقيقة ، وجريمة سرقة كل دقيقتين ، وجريمة سطو وجريمة اختطاف كل ٢٠ ثانية ، وجريمة سطو على السيارات كل ٤٨ ثانية .

ولا أدري كم بلغت الجرائم في السنين اللاحقة لإعلان هذا البيان ، ولكن الذي أعلمه أن « نيكسون » رئيس الولايات المتحدة قال في خطابه السنوي للكونجرس إن من أهدافه الكبرى معالجة تزايد الجريمة . ونظام العقوبة في دولة يقاس نجاحه بتناقص الجريمة فيها .

ولقد عالج الإسلام الجريمة بأسلوب يختلف تماماً عن معالجة المشرع الحديث لها ، ولكن فلسفة العقوبة في الإسلام لم تظفر بعد بما تستحقه من عناية في تقريبها للأفهام ، وأول عناصر فلسفة الإسلام في الجريمة والعقاب ، أن العقاب وحده لا ينفع في ردع المجرمين ولا في قمع الجريمة . فلا بد من أمرين يتعاونان ليصل المجتمع الإنساني إلى ما يحتاج إليه من أمن واستقرار ، وحسن علاقة بين أفرادهِ وجماعته ، الأول : إحساس شديد بالواجب ، وضمير يقظ غاية اليقظة كاره للذيلة والحطيئة ، ساهر كالديديان .

والثاني : مجتمع ثقل فيه بواعث الجريمة ودواعيها ، قبل قيام أجهزة العقاب والحساب ، والشرطة والحاكم ؛ مجتمع خال من أسباب الحرمان ،

ومن مثيرات الكراهية والحقد ، يجد فيه الفقير حاجته ، ويجد فيه الضعيف السبيل إلى رفع الصوت بالشكوى .

ولقد نجح القرآن بتأكيده للمسلمين أن الله معهم في كل مكان وكل زمان في أن يوقظ ضمائرهم . فقد قال لهم : ( ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ) .

أما العنصر الثاني فقد تكفلت الشريعة الإسلامية كلها بخلق المجتمع الذي تتضاءل فيه أسباب الجريمة .

فإذا جاء العقاب في الشريعة الإسلامية بعد ذلك ، كان بمثابة خط الدفاع الأخير .

فالعقوبات في الحدود ، هي عقوبات منصوص عليها ولا سبيل للعفو عنها ، ولا التخفيف منها ، ولكنها قليلة ومحدودة ، إذ لا تزيد على ستة وهي - كما ذكرنا - حد السرقة ، وحد الزنا ، وحد الشرب ، وحد القذف ، وحد قطع الطريق ورفع السلاح .

وقطع يد السارق الذي يبدو للناس غليظاً مسرفاً في الشدة ، أرحم من عقوبة السرقة بالحبس في العهد الحديث ، وأنجح في معالجة الجريمة ؛ ذلك أن الإسلام يفرق بين سارق جائع ، وسارق شبع ولكنه مع شبعه يعتدى على أرزاق الناس وأموالهم . فقد أوقف عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، حد السرقة في عام المجاعة لما اشتدت حاجة الناس إلى الأوقات .

وأوقف حد السرقة في حالة غلمان عبد الرحمن بن حاطب لما أحس أن سيدهم يجيعهم ولا يعطيهم حقوقهم قائلاً : أما لولا أنني أظنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى لو وجدوا ما حرم الله أكلوه لقطعتهم « . فقطع يد السارق لا يقع ابتداء ، إنما لا بد أن تسبقه مراحل من الدعوة ، ومن رفع المستوى الروحي والمادى للمجتمع ، ومن القضاء على أسباب السرقة ،

( ٤ )

حتى لا يسرق إلا عدو للمجتمع . ولقد أوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم حد السرقة في الحروب . لأسباب تتعلق بأمن المجتمع . وهو يواجه أعداءه .

أما حد الزنا . فلا ينفذ إلا في جان أو جانية اعترفا على نفسيهما بالذنب وطلبيا العقاب تكفيراً وتوبة . أو بشهادة أربعة رجال ليس فيهم امرأة . وأربعة رجال عدول يشهدون أنهم رأوا فعل الزنا كاملاً . فقارن هذا بما يقضى به القانون الحديث من عقاب الزاني بشهادة واحد أو بالقرائن التي يقتنع فيها القاضي بحدوث الجريمة . وعقول القضاة كعقول الناس تتفاوت ، فعقوبة الزنا في الإسلام هي في الواقع حد لمنع نشر الرذيلة ، والتحدى بالفحشاء ، وإلى جانب هذا الحد يقوم أيضاً حديث رسول الله : « أيها الناس من ارتكب شيئاً من هذه القاذورات فاستتر فهو في ستر الله » .

أما حد الشرب فلا يثبت إلا باعتراف الشارب . أو إذا أحضر إلى مجلس القاضي ، ووجد منه القاضي رائحة الخمر ، ولا تكفي القرائن في إثبات الجريمة ولا شك أن هذا الحد لا يقوم إلا بعد أن تحرم الحكومة تعاطي الخمر ، كما حرمتها الولايات المتحدة سنين طويلة ، وأنفقت في سبيل الإبقاء على هذا التحريم بلايين الدولارات .

أما حد القذف ، وهو الجحد ثمانين جلدة ، فلا ينفذ إلا فيمن اتهم رجلاً أو امرأة بالزنا واللواط ، ولم يقدم شهوداً أربعة على صحة دعواه ، ولا أحسب أن أحداً يستنكر هذا العقاب .

أما حد قطع الطريق ومحاربة الحكومة ورفع السلاح عليها ، فهو جزاء تنفذه جميع الدول ، ولا ترى داعياً إلى تسويغه ، وهو في الإسلام الصلب أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف أو النفي .

أما قتل من يرتد عن الإسلام فيقول فيه الشيخ عبد العزيز جاويش : وخلاصة رأينا في ذلك أن القرآن لم ينص في آية ما على قتل المرتدين عن

دين الإسلام . وأما الأحاديث التي سردها البخاري ، فليس شيء منها فيما نرى جاء نصاً في القبول بالقتل . كما يقول الشيخ شلتوت : « إن الكفر بنفسه ليس مبيحاً للدم . وإنما المبيح للدم هو محاربة المسلمين . وإن طوابع القرآن الكريم في كثير من الآيات تأتي الإكراه . »  
 فإذا انتقلنا إلى الباب الثاني من العقوبات في الإسلام ، وهو باب القصاص . والقصاص لغة هو المقابلة والمماثلة . وسنده قول الله تعالى :  
 ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف . . )  
 وقوله تعالى :

( وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) . والغاية منه أن يصاب الجاني بأذى مماثل لما لحق بالمجني عليه . وقد يصعب إنزال الجرح أو القطع أو الكسر بالجاني على وجه مماثل لما وقع بالمجني عليه : لذلك أجاز الشرع أن يحل محل القصاص الفعلي ( معنى وصورة ) قصاص معنوي فقط . أي بدفع التعويض الذي تعرفه الشريعة اصطلاحاً بالدية وللمجني عليه : ولأولياء الدم إذا قتل المصاب . العفو والتزول عن القصاص مقابل الدية ، أو غيرها استناداً إلى قول الله تعالى : ( فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ) . وبمقتضى السنة أن للمجني عليه أن يقتص أو يعفو أو يأخذ الدية : وقد قال خادم الرسول أنس بن مالك رضي الله عنه : ما رفع إلى الرسول أمر فيه قصاص إلا طلب فيه العفو ، وما دام العفو جائزاً في القصاص . فهنا مجال فسيح لاجتهاد المجتهدين ، لنقل عبء القصاص إلى الدولة .

أما جرائم التعزير فهي كل الجرائم فيما عدا الحدود والقصاص . وعقوبات جرائم التعزير متروكة للوالي والقاضي ، وبذلك هي تتراوح بين إحضار المتهم إلى القاضي والتوبيخ وبين القتل . ومعنى ذلك أن عقوبات قانوننا الذي ننفذه ، فيما عدا الحدود والقصاص ، هي جرائم تجيزها الشريعة .

وبعد : فالقانون في أى مجتمع ، وإن كان أساساً من أسس ذلك المجتمع . هو جزء من كل ، ولبنة في بناء : فلا يتصور قيام قانون بفلسفة ما : في بناء يناقض هذه الفلسفة ويعاديها ، إنه ليكون كالقلب السليم ، في جسم مريض يرفضه ويطرده .